الرياض

البقاء للقراء

التعليم التقني.. هل يقال ما يجب أن يقال؟

عبدالوهاب الفائز

المؤتمر والمعرض التقني السعودي الثاني الذي يفتتحه صاحب السمو الملكي الأمير عبدالله بن عبدالعزيز يوم السبت نتطلع إلى أن يخرج بتوصيات استراتيجية تكون خطة عمل للمؤسسة العامة للتعليم الفني والتدريب المهني في السنتين القادمتين، فاللقاء الأول قبل أكثر من عامين خرج بتوصيات رئيسية لم تضعها المؤسسة في الأدراج، بل حولتها إلى خطة عمل تم إنجاز جزء كبير منها.. وهذا ما يجعلنا نتطلع إلى هذا اللقاء الثاني.

في اللقاء الأول جاءت التوصية بضرورة وضع معايير للمهن في المملكة، لأن التدريب والتأهيل يظلان تائهين ولن يتحققا بالكفاءة المطلوبة إذا لم يكن هناك توصيف دقيق وحديث للمهن يستجيب للمتغيرات والتطورات في سوق العمل، وهذا ما سعت إليه المؤسسة فقد كثفت الجهود لوضع المعايير المهنية وأنشأت فرق عمل يشارك فيها أكثر من 1500متخصص من القطاع الخاص ومن المؤسسة وبقية الأجهزة الحكومية ذات العلاقة، وتمكن الفريق من إنجاز ما يقارب 75مهنة حيث وضعت معاييرها .. والشيء الإيجابي أن هذه الجهود الكبيرة لم تكلف سوى 13مليون ريال وهو مبلغ زهيد مقارنة بالعائد الوطني الكبير الذي سوف يترتب على سوق التدريب وعلى جهود القطاع الخاص لسعودة الوظائف.

وقبل عام تقريباً كنت مع المشرف على هذا الفريق الوطني الدكتور صالح العمرو في الكلية التقنية في الرياض، واحتاج الدكتور صالح ما يقارب الساعة والنصف لشرح الخطوات المكثفة والمعقدة التي تمر بها عملية وضع المعايير للمهنة الواحدة.. فقد وضعت بمهنية واحترافية وعلمية تجعلنا نفخر ونعتز بالجهود التي يبذلها الفريق بصمت وبأقل التكاليف، ومن كثرة الخطوات والتفاصيل الدقيقة الإجرائية التي يمر بها إعداد المعايير لم أعد أتذكر إلا شيئاً واحداً وهو أن الفريق اتخذ من الآليات والمراحل ما هو ضروري ومتبع عالمياً لإعداد المعايير المهنية في المملكة.

أيضاً اللقاء الأول أوصى بالبدء بتطبيق النقلة الرئيسية الكبيرة التي كانت تستعد لها المؤسسة منذ سنوات وهي مباشرة التنظيم الوطني للتدريب المشترك.. ومنذ ما يقارب العام بدأت المؤسسة العامة للتعليم الفني بهذا المشروع الوطني الكبير الذي يجعل القطاع الخاص شريكاً رئيسياً في التعليم والتأهيل، وقد استجاب القطاع الخاص في المملكة لهذه الخطوة الكبيرة حيث أتاح منشآته الصناعية والتجارية التي تحوي امكانات فنية متقدمة للتأهيل والتدريب.

وهذا التوجه ضروري لأنه يحرر الإنفاقات الكبيرة التي تذهب لإنشاء وتشغيل وصيانة المعامل والمختبرات والورش، بحيث يوجه إلى تكثيف وتوسيع التعليم الأساسي للمهن، بينما يتولى القطاع الخاص ضمن محددات التنظيم الوطني عملية التدريب العملي، وهذا مفيد للقطاع الخاص وللمتدربين.

فالقطاع الخاص سوف يكون أمامه الخيار واسعاً لانتقاء المتدربين المتميزين الذين يُتوقع لهم مستقبل واعد، وأيضاً المتدربون تتاح لهم الفرصة لمعرفة أساليب وطرق ومتطلبات العمل في منشآت القطاع الخاص، وتجسير هذه الفجوة بين الطرفين من القضايا الضرورية التي ظل المختصون بالموارد البشرية ينادون بها منذ سنوات عديدة، وهذا ما يتحقق فعلياً عبر التنظيم الوطني للتدريب المشترك.

ولاشك ان البدء الجدي والفعلي لهذا البرنامج هو الذي شجع المؤسسة على المضي بتنفيذ التوصية التي جاءت في اللقاء الأول حول ضرورة التوسع في التعليم الفني، ففي العام الماضي افتتحت المؤسسة (7) كليات تقنية موزعة على مناطق المملكة.. ولعل هذا التوسع نراه في المراحل السابقة أي فيما بعد المرحلة المتوسطة، فنحن نحتاج توسيع التعليم في هذه المرحلة حتى نقلل الأعداد والباحثين عن بريق التعليم الجامعي، وأيضاً حتى نختصر فترة التأهيل الطويلة التي يعود منها خريجو الجامعات ليبحثوا عن وظائف تحتاج مؤهلات التعليم المتوسط!!، وفي هذا - بدون شك -هدر كبير وتبديد للموارد وإنقاص لأهمية التعليم الجامعي، واستمرار الوضع القائم يعني أننا سنكون محاطين بأجيال أنصاف متعلمين محبطين، تجاوزوا المرحلة الضرورية للتكييف الذهني والنفسي والاجتماعي الذي توفره أعمارهم عندما يكونون في مرحلة التعليم المتوسط.

هذا المؤتمر الثاني نتطلع إلى أن يقدم (رؤية) علمية حول ضرورة التوسع في التعليم الفني دون الجامعي وفوق الابتدائي،فالزحف على الجامعات لن يورثنا سوى البطالة المدمرة.